20051207-0004-1

حركة «التجدد» تؤيد محكمة دولية وتتمنى على ميليس الاستمرار في مهمته

رأت «حركة التجدد الديموقراطي» ان اكتشاف المقابر الجماعية قرب المواقع التي كانت تشغلها المخابرات السورية تطور مأساوي يعيد تسليط الضوء على أحد أبشع مظاهر جرائم الحرب التي شهدها لبنان. واعتبرت ان هذه الواقعة تؤكد ضرورة المضي في تحقيق شفاف وشامل يلقي الضوء على موضوع المقابر، ومطالبة سوريا بتقديم كشف كامل باللبنانيين الذين ما زالوا معتقلين لديها. ورأت ان المحكمة الدولية خيار حتمي، مؤكدة أن الهواجس لدى البعض في غير محلها لأن هناك اجماعا لبنانيا على حصر أعمالها بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وأشادت في جهود القاضي ديتليف ميليس متمنية عليه الاستمرار في مهمته. وفي ما يلي نص البيان الصادر عن الاجتماع الاسبوعي للجنة التنفيذية برئاسة نسيب لحود:

أولا ـ تلقى اللبنانيون بمزيج من الغضب والذهول نبأ اكتشاف عدد من المقابر الجماعية قرب المواقع التي كانت تشغلها المخابرات السورية في فترة وجودها في لبنان. ان هذا التطور المأسوي يعيد تسليط الضوء على احد ابرز وأبشع مظاهر جرائم الحرب التي شهدها لبنان، ويفضح ما تعرض له آلاف الافراد من اختطاف وتوقيف وإخفاء قسري وتكتم على المصير، كما يعيد التذكير بالمأساة الإنسانية المتواصلة التي يعيشها ذوو هؤلاء الضحايا الى اي جهة انتموا.

ان هذه الواقعة تؤكد ضرورة المضي قدما في اجراء تحقيق شامل وشفاف يلقي الضوء كاملا على موضوع هذه المقابر وغيرها التي قد تكون موجودة في مناطق اخرى. كما انها تقضي بمطالبة سوريا بتقديم كشف كامل باللبنانيين الذين ما زالوا معتقلين لديها، والمعلومات الكاملة عن مصير كل من تعرض للتوقيف على يد قواتها او استخباراتها سواء في لبنان او في سوريا.

ان جلاء الحقيقة في هذه القضايا التي تطال آلاف العائلات اللبنانية، ليس واجبا تجاه الضحايا وأسرهم فحسب بل هو شرط تصحيح العلاقات اللبنانية ـ السورية وبنائها على قواعد الحقيقة والعدالة والندية.

ثانيا ـ ان حجم الملف المتعلق باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وطبيعته التي تتجاوز الحدود والقدرات اللبنانية، والشبهات التي تطال اشخاصا غير لبنانيين يتبوّأون مسؤوليات رفيعة، تحتم عاجلا ام آجلا، اللجوء الى شكل من اشكال المساهمة الدولية الجوهرية في محاكمة من سوف توجه اليهم التهم في هذه الجريمة الكبرى، سواء عبر محكمة دولية او غيرها من الأطر الشبيهة.

واذا كانت لدى بعض الاطراف اللبنانيين تحفظات وهواجس ومخاوف من ان تتناول اعمال مثل هذه المحكمة ملفات واستهدافات اخرى، فاننا نرى ان هذه الهواجس هي في غير محلها لأن ثمة اجماعا لبنانيا على حصر أعمال اي مساهمة دولية بقضية اغتيال الرئيس الحريري فقط، ولأن ما من جهة لبنانية ترضى باستفراد جهة لبنانية اخرى او بالاعتداء عليها من الخارج مهما كانت الذرائع.

ثالثا ـ مع استمرار محاولات عرقلة التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، فإن حركة التجدد الديموقراطي تشيد بالجهود المضنية التي قام بها القاضي ديتليف ميليس وفريق عمله وبالتقدم الذي احرز في هذه الفترة القصيرة نسبيا، وتضم صوتها الى غالبية اللبنانيين بالتمني على القاضي ميليس الاستمرار في مهمته حتى انتهاء التحقيق في هذه القضية الكبرى.